

■ سفير ناس يتسلم رئاسة اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي



كما تم على هامش الاجتماع التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون والتنسيق في التعليم الخاص بين رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين سمير عبد الله ناس ورئيس مجلس الغرف السعودية الدكتور سامي العبيدي. المصدر (غرفة تجارة وصناعة البحرين، بتصريف)

استضافت العاصمة العمانية مسقط بتاريخ 12 ديسمبر 2019، الاجتماع (52) لمجلس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تمّ خلال الاجتماع مناقشة المواضيع المُدرجة على جدول الأعمال وهي التصديق على محضر الاجتماع (51) لمجلس الاتحاد الذي عقد بدولة الكويت بتاريخ 19 حزيران (يونيو) 2019 ومتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عنه.

وشهد الاجتماع انتقال رئاسة الاتحاد إلى غرفة تجارة وصناعة البحرين برئاسة سمير عبدالله ناس، بدءاً من 10 فبراير 2020 ولغاية 10 فبراير 2022، كما جرى مناقشة التوصيات الصادرة عن الاجتماعين (45) و (46) للجنة القيادات التنفيذية، ومناقشة التعديلات المقترحة على النظامين الأساسي والداخلي للاتحاد، وتعيين مدقق الحسابات لعام 2019، واعتماد التقرير السنوي للأمانة العامة للاتحاد لعام 2018، ومناقشة مشروع البرنامج السنوي للأمانة العامة للاتحاد لعام 2020، ومناقشة مشروع الموازنة التقديرية للأمانة العامة للاتحاد لعام 2020، ومتابعة تطورات تشييد المقر الجديد للأمانة العامة للاتحاد.

■ الكباريتي: الأردن قلل تعقيدات تكلفة بيئة الأعمال



وتأكيد حماية المستثمرين". المصدر (جريدة الدستور الأردنية، بتصريف)

شارك رئيس مجلس ادارة غرفة تجارة الأردن العين نائل الكباريتي، في أعمال ملتقى الكويت الإقليمي حول إصلاح بيئة الأعمال في الدول العربية الذي عقد بالعاصمة الكويتية بتنظيم من غرفة تجارة وصناعة الكويت وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر الكويتية ومجموعة البنك الدولي.

ولفت العين الكباريتي خلال مشاركته في احدى جلسات الملتقى التي جاءت تحت عنوان "مرئيات القطاع الخاص حول مبادرات اصلاح بيئة الاعمال في الدول العربية"، إلى "وصول الأردن ضمن أفضل 20 دولة أظهرت تحسناً ملحوظاً في إجراءات ومعايير سهولة ممارسة الأعمال خلال العام الحالي وفقاً لأحدث تقرير للبنك الدولي".

وأشار العين الكباريتي إلى أنّ "الأردن من بين الدول التي قللت تعقيدات وتكلفة بيئة الأعمال، من خلال تعزيز القدرة في الوصول إلى المعلومات وتسهيل إنفاذ القوانين وتسهيل الوصول إلى التمويل

■ "فيتش" تخفض تصنيف لبنان إلى CC



وعقب خفض تصنيف فيتش مباشرة، أجرى رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري اتصالات مع المسؤولين في صندوق النقد والبنك الدوليين، حيث ناقش موضوع حصول لبنان على "مساعدة فنية محتملة" في القريب العاجل.

وأبلغ الحريري ديفيد مالباس رئيس البنك الدولي وكريستالينا جورجيفا مديرة صندوق النقد، أنه ملتزم بإعداد خطة عاجلة يمكن تنفيذها فور تشكيل حكومة جديدة، الأمر الذي ساهم بارتفاع السندات الحكومية اللبنانية.

المصدر (موقع cnbc عربي، بتصرّف)

خفّضت وكالة "فيتش" تصنيف لبنان الائتماني للمرة الثالثة في عام، متوقعة أن يعمد لبنان إلى إعادة هيكلة ديونه أو التخلف عن السداد. وعزت فيتش قرارها خفض التصنيف إلى CC من CCC لاعتمادها بأن إعادة الهيكلة أو التعثر أصبحا مرجحين نظرا للضبابية السياسية الشديدة والقيود المفروضة عمليا على حركة رؤوس الأموال وتضرر الثقة في القطاع المصرفي. محدّرة أنّ ذلك سيعرقل تدفقات رؤوس الأموال الضرورية لتلبية المتطلبات التمويلية للبنان. ويعادل الدين العام للبنان حوالي 150 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي وهو من أثقل أعباء الديون في العالم.

Volume Analysis

